

Distr.: General  
1 August 2014  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون  
البند ٢٣ من جدول الأعمال المؤقت\*  
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

تشجيع السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه إلى الجمعية العامة، تقرير الأمين العام لمنظمة  
السياحة العالمية عن تشجيع السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة، الذي  
يقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٣.

\* A/69/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

220814 200814 14-58600 (A)



## تقرير الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية عن تشجيع السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٣ بشأن تشجيع السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة. وتراعي السياحة المستدامة على أكمل وجه، ومن بينها السياحة البيئية، ما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية، في الوقت الراهن وفي المستقبل، بالعمل على تلبية احتياجات الزوار والصناعة والبيئة والمجتمعات المحلية المضيفة. وهي تنطبق على جميع أشكال السياحة في جميع أنواع الوجهات، بما في ذلك السياحة الجماعية ومختلف القطاعات الفرعية للسياحة المتخصصة.

ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة منذ صدور التقرير السابق عن الموضوع (A/67/228) بغرض المساعدة على تشجيع السياحة المستدامة. بما في ذلك السياحة البيئية كعنصر من عناصر سبل كسب العيش المستدامة التي تكافح الفقر وتشجع حماية البيئة.

## أولا - مقدمة

١ - طلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة في قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٦٧ أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والستين، بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وبرايجها المعنية، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار يتضمن توصيات بشأن سبل ووسائل تشجيع السياحة البيئية كأداة لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. وباعتبار منظمة السياحة العالمية الوكالة المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة المنوط بها دور محوري في تشجيع تنمية السياحة المسؤولة والمستدامة والمتاحة للجميع، فقد طلب إليها أن تطلع هي أيضاً بدور قيادي في إعداد هذا التقرير.

٢ - وعلى ذلك، أجرت منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة في مستهل عام ٢٠١٤ دراسة استقصائية للمتابعة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لرصد تنفيذ القرار ٢٢٣/٦٧. ولا تزال استراتيجيات السياحة الوطنية بالنسبة لكثير من الدول الأعضاء، تواكب الزمن وسينتهي معظمها في عام ٢٠٢٠<sup>(١)</sup>. وقدم نحو ٢٩ من الدول والأقاليم الأعضاء في منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة معلومات مستكملة منذ عام ٢٠١٢ عن قضايا واردة في الدراسة الاستقصائية للمتابعة بشأن تنفيذ القرار (للاطلاع على قائمة الجهات المعنية، انظر المرفق). ومن بين تلك الدول أجاب ٢١ بلداً بأنها عززت مبادئها التوجيهية الوطنية أو أطرها المتعلقة بالسياحة المستدامة منذ عام ٢٠١٢. وقد قامت منظمة السياحة العالمية، بالتماس واستخدام مدخلات من الوكالات المتخصصة ذات الصلة، وهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، إضافة إلى استعراض المبادرات والمشاريع القائمة ذات الصلة. ويستند هذا التقرير إلى الإجابات الواردة والمعلومات التي تم الحصول عليها من خلال هذه العملية وإلى المنشورات والوثائق ذات الصلة الصادرة عن منظمة السياحة العالمية ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية.

ثانياً - مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر والمستجدات  
الحاصلة منذ اعتماد القرار ٢٢٣/٦٧

٣ - أقرت الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، في حزيران/يونيه ٢٠١٢ بأن السياحة قطاع يمكنه الإسهام بشكل كبير

(١) منذ صدور التقرير السابق للأمين العام لمنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة بشأن الموضوع (انظر A/67/228).

في أبعاد التنمية المستدامة الثلاث، وخاصة من حيث صلاته التفاعلية القوية مع القطاعات الأخرى. وتنص الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" على "ضرورة دعم أنشطة السياحة المستدامة وبناء القدرة ذات الصلة التي تعزز الوعي البيئي وتكفل حفظ البيئة وحمايتها، ومراعاة الحياة البرية والنباتات والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والتنوع الثقافي وتحسين رفاه سكان المجتمعات المحلية وسبل كسب عيشهم" (الفقرة ١٣٠). وشجعت الوثيقة "النهوض بالاستثمار في السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية والسياحة الثقافية، مما قد يشمل إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم وتيسير الحصول على التمويل، بما في ذلك من خلال مبادرات منح الائتمانات الصغيرة للفقراء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في المناطق التي تزخر بإمكانات كبيرة للسياحة البيئية" (الفقرة ١٣١). وسلم المؤتمر أيضا بتنمية السياحة المستدامة كأحد القطاعات العشرة التي تحدث التغيير صوب الاقتصاد الأخضر. ومن شأن إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وهو محصلة تنفيذية للمؤتمر أن يعزز السياحة المستدامة بما فيها السياحة البيئية، كمحرك مهم للتغيير الاجتماعي الثقافي والتغيير الاقتصادي. وبمقارنة عدد السياح الذي بلغ ١٠٨٧ مليون سائح دولي في عام ٢٠١٣ بعدد السياح الذي بلغ ٢٥ مليون سائح في عام ١٩٥٠، ثمة فرصة كبيرة جدا للتعجيل بالتحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاع السياحة وغيره.

٤ - وفي الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة قدمت منظمة السياحة العالمية تقريرها عن السياحة المستدامة والتنمية المستدامة في أمريكا الوسطى (A/68/278) الذي أوجز التطورات المتعلقة بتنفيذ القرار ١٩٦/٦٦. وأثبت هذا التقرير أهمية السياحة المستدامة في التخفيف من حدة الفقر والإسهام في الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية والبيئية للوجهات العالمية. وشجع التقرير إيلاء الاعتبار المناسب لقضايا السياحة المستدامة في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥ - وتنفذ السياحة، بما فيها السياحة البيئية بأساليب مختلفة في شتى أنحاء العالم. وهي قطاع شامل، ويؤدي نموها بالإضافة إلى تنوعها المتزايد إلى جعلها عاملا بناء في التنمية. ونظرا لأن قطاع السياحة يعتمد على موارد وهياكل أساسية أوسع نطاقا من قبيل الموارد الطبيعية والاجتماعية، فلا مناص من دمج السياحة جيدا في سياسات التخطيط والمبادئ التوجيهية للإدارة. ولكي تسهم السياحة في التنمية المستدامة، يجب أيضا أن تكون مجدية اقتصاديا، ومراعية للبيئة، وملائمة ثقافيا للحد من الآثار السلبية.

٦ - وقد أعرب قادة قطاع السياحة عن التزامهم بالاعتراف بالقرار ٢٢٣/٦٧ في المؤتمر السنوي السابع للسياحة البيئية والسياحة المستدامة، المعقود في نيروبي (في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣) حول موضوع "كيف يمكن أن تساعد السياحة في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة"، وقد اتفقوا فيه على أعمال هذا الاعتراف بنشر الأفكار، والفرص والحلول المتعلقة بقطاع السياحة، من أجل المساعدة على تعزيز الفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية للسياحة. وانصب تركيز المؤتمر الثامن من هذا القبيل المعقود في بونيتو (Bonito)، البرازيل في نيسان/أبريل ٢٠١٤ بشأن موضوع "بناء السياحة الإيكولوجية في ربوع العالم"، على تعزيز التزام قطاع السياحة بالقرار، وذلك بإنشاء منبر لتبادل أفضل الممارسات.

٧ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣ استضافت سانت لوسيا أول مؤتمر على الإطلاق للاقتصاد الأخضر لمنطقة البحر الكاريبي حول موضوع "الاقتصاد الأخضر كمحرك للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في منطقة البحر الكاريبي"، وقد حدد المؤتمر السياحة والزراعة باعتبارهما محركين رئيسيين للنمو الاقتصادي والاستدامة، نظرا لصلات مدخلاتهما ومخرجاتهما العديدة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

٨ - وقد تصدت الحكومات وقطاع السياحة والجهات السياحية وأصحاب المصلحة الآخرين للتحديات التي واجهت التنمية المستدامة بما فيها ما يتعلق بالسياحة، من خلال سياسات وطنية وإقليمية ودولية. وتبين المدخلات الواردة من الدول الأعضاء أنه يتم بصورة متزايدة دمج السياحة البيئية في الأطر الوطنية للسياحة المستدامة، بما يتسق مع الفقرتين ١٣٠ و ١٣١ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المتعلقين بالسياحة المستدامة. وفي الوقت ذاته تواصل منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، الترويج بجهة لدمج السياحة المستدامة في كل من المبادرات التي تدفعها السياسات والعملية المنحى على حد سواء بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة في مجال السياحة.

### ثالثا - المبادرات الدولية ذات الصلة بالسياحة البيئية

٩ - نصت لأول مرة، الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام، على نحو ما اعتمدهما به الجمعية العامة في قرارها ٢٨٨/٦٦ على إيجاد إطار عمل عالمي لتعزيز التعاون الدولي لتعجيل التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وحظيت السياحة المستدامة، بما فيها السياحة البيئية بالاعتراف كأداة رئيسية للتنمية المستدامة، وكمذكرة مفاهيمية لبرنامج

سياحة مستدام يستند إلى إطار العمل العشري وهو أحد خمسة برامج أولية ويجري إعداده من خلال عملية تشاورية عالمية مستفيضة لأصحاب المصلحة. ويرمي البرنامج إلى الاستفادة من إمكانية السياحة في الإسهام في التنمية المستدامة بالتعجيل بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة مع التقليل من الآثار الاجتماعية والبيئية على مدى السنوات العشر المقبلة عن طريق استكمال وزيادة ومحاكاة الممارسات والمبادئ التوجيهية والأدوات، والنماذج، ودراسات الحالة الإفرادية الجيدة في مجال السياحة المستدامة. والمتوقع بدء برنامج السياحة في أواخر عام ٢٠١٤، بواسطة برنامج قادة المستقبل.

١٠ - وفي عام ٢٠١٢، وأثناء الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، جرى التأكيد على أن السياحة ضرورية كأحد خيارات سبل العيش، وخاصة بالنسبة للسكان الأصليين والمجتمعات المحلية كحراس للمناطق الخصبة والمتنوعة بيولوجيا. وقد أبرزت التقارير الوطنية الخامسة لمختلف الدول الأعضاء بشأن الاتفاقية أن دمج تنمية السياحة بصورة جيدة أسهم في حفظ التنوع البيئي وتعزيز الحماية البيئية. وأقر معظم التقارير الوطنية وخاصة من أقل البلدان نمواً بما فيها بنغلاديش وكمبوديا وموزامبيق ونيبال وهاييتي بأن السياحة، وخاصة السياحة البيئية، والسياحة القائمة على الطبيعة، قطاع واعد لحفظ التنوع البيئي؛ وعلى هذا يتم دمجها مهمة في المخططات العامة للحفاظ وتنمية السياحة. وبالإضافة إلى ذلك، تتناول البلدان أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي<sup>(٢)</sup>، بغرض زيادة حماية التنوع البيولوجي، وذلك بتوسيع شبكات المناطق المحمية وتحسين فعالية إدارة المناطق المحمية. فمثلاً، اعتمد متزته شيلاباثي (Sehlabathebe) الوطني في ليسوتو في حزيران/يونيه ٢٠١٣ كامتداد لمتزته أوخالامبا دراكنسبرغ (uKahlamba Drakensberg) الوطني، وهو متزته عابر للحدود في جنوب أفريقيا وليسوتو، يطلق عليه اسم متزته مالوتي - دراكنسبرغ، وموقع للتراث العالمي. وطريق مالوتي - دراكنسبرغ مبادرة مشتركة للسياحة الإيكولوجية تشمل ما يزيد على ١٣ ٠٠٠ كيلومتراً مربعاً<sup>(٢)</sup> من المناظر الجبلية، بما فيها من تنوع بيولوجي، وأكثر من ٢٢ ٠٠٠ من رسومات سان روك (San rock paintings) وثقافات محلية<sup>(٣)</sup>.

(٢) تسليماً بالإخفاق في بلوغ أهداف التنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠، اتفقت الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي أثناء الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المعقود في ناغويا، باليابان، في تشرين الأول/أكتوبر على خطة استراتيجية شاملة للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، تشمل مجموعة من ٢٠ هدفاً لعام ٢٠٢٠ تعرف باسم أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي.

(٣) طريق مالوتي - دراكنسبرغ: "byways to Southern Africa's magnificent mountain splendor"، متاح على الموقع الشبكي [www.malotidrakensbergroute](http://www.malotidrakensbergroute).

١١ - وتتيح اللجنة التوجيهية المعنية بالسياحة لأغراض التنمية المنشأة عام ٢٠١٠ كمبادرة من منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، وتضم حالياً ثمانية كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة<sup>(٤)</sup>، ترابط الجهود الإنمائية لإيجاد نهج منسق يحدث أثراً في ما يتعلق بعمل كل منها في ما يتصل بالسياحة، بما في ذلك في مجال السياحة البيئية. ويكمل هذا النهج نقاط القوة والخبرة المتوفرة لدى كل من الأعضاء المشاركين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ استضافت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة فريق خبراء بشأن موضوع "السياحة المستدامة: السياحة البيئية، الحد من الفقر وحماية البيئة"<sup>(٥)</sup> وكان عدد من الأعضاء المشاركين في اللجنة التوجيهية ممثلين في هذا الفريق. ومن بين الإجراءات المتخذة في هذا الاجتماع، تقييم المشاركين للتطورات المتعلقة بتشجيع وإدارة السياحة البيئية وإسهامها في التنمية المستدامة.

١٢ - نشرت منظمة السياحة العالمية، في عام ٢٠١٣، دليل السياحة المستدامة من أجل التنمية استجابة لطلب المديرية العامة للتنمية والتعاون التابعة للاتحاد الأوروبي (EuropeAid) إدراكاً منها لأهمية الفرص الإنمائية المرتبطة بالتنمية المستدامة للسياحة. ويبين الدليل كيف يمكن لقطاع السياحة أن يكون أداة لتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال تلبية مقتضيات التنمية الثقافية وللحد من آثاره السلبية على الصُعد الثقافي والبيئي والاجتماعي. ويسلط الدليل الضوء خصوصاً على ما تتسم به السياحة من تعقيد في علاقتها بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعي، ويبين إمكاناتها الهائلة لتوفير سبل العيش المستدامة مولياً إياها أهمية قصوى في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وفي التمهيد لوضع أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

١٣ - أما موضوع اليوم العالمي للطيور المهاجرة لعام ٢٠١٤ "مسارات هجرة الطيور إلى مقاصدها: الطيور المهاجرة والسياسة"، فيسلط الضوء على الصلات التي تربط حماية الطيور المهاجرة بتنمية المجتمعات المحلية وزيارة الحياة البرية في جميع أنحاء العالم. وقد تمخضت المرحلة الأولى من مشروع المسارات المؤدية إلى المقصد، التي نُفذت بقيادة منظمة السياحة العالمية وبالتعاون مع الشركاء<sup>(٦)</sup>، عن مجموعة من التوصيات من أجل تنمية السياحة

(٤) منظمة العمل الدولية، مركز التجارة الدولية، الأونكتاد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونسكو، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، ومنظمة التجارة العالمية. المزيد من المعلومات على الموقع الشبكي: <http://icr.unwto.org/sctd>.

(٥) انظر <http://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=13&nr=472&menu=23>.

(٦) يضم الشركاء أمانة اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، وأمانة الاتفاق المتعلق بحفظ الطيور المائية الأفريقية - الأوروبية - الآسيوية المهاجرة، والمنظمة الدولية للأراضي الرطبة، وأمانات اتفاقية التنوع

المستدامة وتنويعها على طول مسارات الهجرة في ثمانية بلدان، وهي توصيات من المقرر تنفيذها في أثناء المرحلة الرئيسية من المشروع وستكون بمثابة أداة لحماية البيئة ولتنفيذ أنشطة اجتماعية اقتصادية من خلال توجيه عائدات السياحة لحفظ مواقع هجرة الطيور. وتبرهن هذه المبادرة على الالتزام العالمي الشامل بالخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ وبالمهدف ١١ من أهداف إيشي المتعلق بالمناطق المحمية، وبالمهدف ١٤ المتعلق بصون النظم الإيكولوجية واستعادتها، مع التركيز على ضمان خدمات النظم الإيكولوجية الضرورية لتوفير سبل كسب العيش.

١٤ - وشهد المرصد العالمي للسياحة المستدامة توسعا عالميا. والمرصد هو عبارة عن مبادرة أطلقتها المنظمة في عام ٢٠٠٤ استجابة لتزايد مطالب المنظمات السياحية وأصحاب المصلحة في مجال السياحة بتطبيق عمليات الرصد وجمع البيانات وكشف إشارات الإنذار المبكر بشكل منهجي أكثر للمساعدة في اتخاذ قرارات مستندة إلى الأدلة عند تطبيق منهجية المنظمة المتعلقة بمؤشرات السياحة المستدامة. ففي عام ٢٠١٢، افتتح مرصدان جديان في الصين، ليبلغ مجموع المراصد العاملة حاليا في البلد خمسة مراصد، بينما افتتح في عام ٢٠١٣ أول مرصد من هذا النوع في أوروبا في جزر إيجه التابعة لليونان بهدف دراسة الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن السياحة في الأرخبيل. وستنشأ أول شبكة عضو في المرصد العالمي في الأمريكتين في لا سيبا، هندوراس، وستركز في البداية على جمع البيانات في المنطقة وفي جزر الخليج. وأقر مؤتمر منظمة السياحة العالمية الأول بشأن المرصد العالمي للسياحة المستدامة، الذي عقد في مدريد في عام ٢٠١٣، بأن السياحة، إذا ما خططت وأديرت بكفاءة، يمكن أن تسهم في حماية البيئة والحد من الفقر من خلال الاستفادة من أصول التنوع البيولوجي. وأقر أيضا بأنها يمكن أن تقوي الإرادة السياسية لحفظ البيئة عن طريق المساهمة الفعالة في حفز التمويل.

١٥ - وقد أعلن عام ٢٠١٣ سنة دولية للتعاون في مجال المياه، اعترافا بضرورة التعاون من أجل ضمان إدارة هذا المورد المشترك والشحيج إدارة مستدامة. ودعما لهذه المبادرة، شدد اليوم العالمي للسياحة لعام ٢٠١٣، الذي نظم تحت عنوان "السياحة والمياه: حماية مستقبلنا المشترك"، على أهمية السياحة المسؤولة وطلب التعهد بالتزامات لحفظ الموارد المائية في

البيولوجي واتفاقية رامسار واتفاقية التراث العالمي، وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع لليونسكو، وشراكة مسارات هجرة الطيور في شرق آسيا وجنوب أستراليا، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. ويجري تنفيذ المرحلة الأولية من المشروع بدعم من الوزارة الاتحادية للبيئة وحفظ الطبيعة والبناء والسلامة النووية في ألمانيا.



العالم. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة لأن بلدانا نامية كثيرة تستخدم مواردها البحرية والساحلية والنهرية لتنمية السياحة البيئية. ولا يعد الترويج للنماذج المستدامة في مجال السياحة البيئية البحرية والساحلية أمرا حيويا بالنسبة إلى مديري الموارد الحيوية فحسب، وإنما أيضا بالنسبة إلى قطاع السياحة العالمي والمجتمعات المحلية التي تعتمد على الموارد البحرية في كسب عيشها. وقد أتاح اليوم العالمي للسياحة لعام ٢٠١٣ الفرصة لإذكاء الوعي بدور السياحة في حماية المياه بوصفها موردا وأصلا سياحيا، ويمكن في الوقت ذاته الدول الأعضاء في منظمة السياحة العالمية من الترويج لليوم العالمي للسياحة من خلال تنظيم أنشطة محلية. أما مؤتمر السياحة والسياسة البيئية المائية، الذي عقد في طهران في عام ٢٠١٣، فانصب تركيزه على تكييف السياحة البيئية مع مختلف البيئات المائية، مثل المياه العميقة والعلاج بالمياه، وناقش المؤتمر دور المجتمعات المحلية في حماية الموارد المائية. وأقر بأن السياحة يمكنها أن تسهم في حفظ الموارد المائية من خلال التنمية المستدامة وإدارة تلك الموارد إدارة فعالة في الوجهات السياحية.

١٦ - وقد اضطلعت منظمة السياحة العالمية، منذ أن أطلقت مبادرة السياحة المستدامة من أجل القضاء على الفقر في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد في عام ٢٠٠٢ في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، بأنشطة عديدة لتنفيذ تلك المبادرة، منها تنظيم ٢٥ حلقة دراسية تدريبية على الصعيدين الإقليمي والوطني عن السياحة والحد من الفقر من أجل بناء قدرات المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية في البلدان النامية. وقد أثمرت البحوث المستمرة التي تجريها المنظمة عن نشر خمسة تقارير تتضمن أدلة على أثر السياحة في الحد من الفقر وتوصيات بشأن سبل مضاعفة هذا الأثر. وتركز التوصيات على سبع آليات وضعتها المنظمة، وتصف مختلف السبل التي تمكن الفقراء من الاستفادة من السياحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتلك الآليات هي:

(أ) تشغيل الفقراء في المشاريع السياحية؛

(ب) قيام الفقراء أو المشاريع التي تستخدم الفقراء بتوريد السلع والخدمات للمشاريع السياحية؛

(ج) قيام الفقراء ببيع السلع والخدمات مباشرة للزوار (الاقتصاد غير الرسمي)؛

(د) قيام الفقراء بإنشاء وإدارة المشاريع السياحية (مثل المشاريع الصغيرة

أو المتناهية الصغر أو المشاريع المجتمعية (الاقتصاد الرسمي))؛

(هـ) فرض ضرائب أو رسوم على إيرادات أو أرباح السياحة، وتوزيع عائداتها على الفقراء؛

(و) التبرع وتقديم الدعم من قبل السياح والمشاريع السياحية؛

(ز) الاستثمار في الهياكل الأساسية التي تحفزها السياحة، مما يفيد أيضا الفقراء في الموقع بصورة مباشرة أو من خلال الدعم المقدم إلى قطاعات أخرى.

١٧ - وتمت الموافقة على تنفيذ ما يربو على ١٠٠ مشروع في إطار مبادرة السياحة المستدامة من أجل القضاء على الفقر، وهي مشاريع سيستفيد منها أكثر من ٤٠ بلدا ناميا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط والبلقان. وتركز هذه المشاريع على طائفة واسعة من الأنشطة المحلية والوطنية والإقليمية، وتشمل ما يلي: فتح السوق أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في مجال السياحة الريفية في مختلف بلدان أمريكا الوسطى (٢٠٠٩-٢٠١٣)؛ وتطوير السياحة البيئية في كاريبي، الكاميرون (٢٠١١-٢٠١٣)؛ وتطوير سياحة مراقبة الطيور في الحدائق الإقليمية في بنن وبوركينا فاسو والنيجر (٢٠١١-٢٠١٣).

#### ألف - السياحة البيئية والشعوب الأصلية

١٨ - إن تشجيع الاستخدام المسؤول للتراث الحي في الأغراض السياحية يمكن أن يوفر فرص عمل جديدة وأن يساعد في التخفيف من حدة الفقر وأن يعزز إحساس أفراد المجتمعات المحلية بالفخر. وتوفر الدراسة التي أجرتها المنظمة تحت عنوان السياحة والتراث الثقافي غير المادي<sup>(٧)</sup>، بحثا أساسيا شاملا بشأن العناصر التي تربط السياحة بالتراث الثقافي غير المادي، مع الإقرار بأن إدماج التراث الثقافي غير المادي في برامج تطوير السياحة المستدامة في البرامج المؤهلة ينفرد بإمكانية مساعدة المجتمعات المحلية على التخفيف من حدة الفقر وإيجاد سبل عيش مستدامة واحترام التراث والبيئات المحلية.

١٩ - واستحدثت منظمة منطقة أرفيات، الفائزة بجائزة المجتمعات المحلية الممنوحة في إطار جائزة سياحة الغد لعام ٢٠١٤ التي يمنحها المركز العالمي للسفر والسياحة، مشروع سياحة مجتمعية مسؤولة بعد الموافقة على مطالبة سكانها الإنويت باستعادة أراضيهم. وأنشأت المنظمة ٣٥ وظيفة بدوام كامل، ويُدبر المشروع ما يربو على ١٥٠ ٠٠٠ مليون دولار

(٧) منظمة السياحة العالمية، السياحة والتراث الثقافي غير المادي (مدريد، ٢٠١٢). ويتضمن التقرير أمثلة للممارسات الجيدة المتبعة في مجال التراث غير المادي والسياحة لدى السلطات السياحية وممثلي القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والخبراء الأكاديميين والتقنيين والباحثين وخبراء التنمية المجتمعية.

كندي سنويا، ليدعم بذلك التنمية الاقتصادية المحلية مع الحفاظ في الوقت ذاته على ثقافة الإنويت. وساهم البرنامج في إنشاء قطاع للسياحة في منطقة أرفيات من خلال السياحة البيئية، وفي إنشاء نموذج سياحة عالية المردود بأعداد قليلة من السياح تعود على المنطقة. بمنافع اقتصادية مباشرة لأن كل ما ينفقه السياح من أموال ينفقونه في المنطقة.

#### باء - المبادرات الدولية ذات الصلة بالسياحة المستدامة والسياحة البيئية

٢٠ - رحب الإطار المتكامل المعزز لأقل البلدان نمواً بانضمام منظمة السياحة العالمية إليه كمراقب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اعترافاً منه بالأهمية المتزايدة للسياحة بوصفها من الخدمات الرئيسية في البلدان الأقل نمواً. والإطار عبارة عن شراكة فاعلة تقدم المعونة من وكالات متعددة ومن مانحين متعددين إلى البلدان الأقل نمواً. ويساعد الإطار تلك البلدان ويدعمها في أن تصبح أطرافاً أكثر فعالية في النظام التجاري العالمي عن طريق فك القيود التجارية على صعيد العرض. ولا تنفك البلدان الأقل نمواً تستحدث مشاريع سياحية تحت رعاية الإطار: فعلى سبيل المثال، تلقت حكومة سيراليون دعماً لإنشاء خمسة مواقع سياحة بيئية، كما تلقت دعماً إضافياً من الصندوق الاستئماني التابع للإطار لتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تطوير السياحة المستدامة وتعزيزها لوضع سياسة وطنية وخطة عمل خمسية في مجال السياحة البيئية المستدامة والمسؤولة. وفي عام ٢٠١٤، أطلق الإطار المرحلة الثانية من مشروع السياحة في جزر سليمان، الذي سيقوم بشكل منهجي بالتدخل في مجالي التشريعات والسياسات العامة المتعلقة بقطاع السياحة، وبالترويج لجزر سليمان بوصفها وجهة مميزة يقصدها الزوار، وتعزيز الصلات التي تربط قطاع السياحة بقطاعات الخدمات المساعدة بغية تنويع فرص كسب العيش.

٢١ - أما المجلس الدولي للسياحة المستدامة، فهو هيئة دولية تشجع على زيادة معرفة ممارسات السياحة المستدامة وفهمها وعلى الترويج لمبادئ العالمية للسياحة المستدامة واعتمادها. ومنظمة السياحة العالمية هي إحدى مؤسسي المجلس وعضو دائم في مجلس إدارته، وهي تقدم الدعم للمجلس من خلال توفير مكتب له في مقر المنظمة في مدريد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، نشر المجلس معايير الخاصة بالوجهات السياحية التي توفر لتلك الوجهات أطراً محسنة لصنع القرار وتعزيز قدراتها على تقييم التقدم المحرز في التنمية المستدامة للسياحة. وفي عام ٢٠١٤، عزز المجلس التزامه بمساعدة الوجهات السياحية في الاستفادة من تلك المعايير من خلال إطلاق برنامج شركاء الوجهات السياحية، الذي يعطي لمديري تلك الوجهات خيارات لتحسين ممارساتهم التجارية عموماً بالتركيز على التدريب والتقييم وإقامة شبكات عالمية.

٢٢ - وما زال برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية، الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يدعم الإجراءات التي تشمل عناصر السياحة المستدامة. وفي إطار البرنامج، قُدم دعم منذ عام ٢٠١٢ إلى ما يربو على ٣٠٠ مشروع من المشاريع التي تتناول التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وتدهور الأراضي، والمياه الدولية، والتدريب في مجال السياحة. ويدعم البرنامج الإجراءات التي تتخذها المجتمعات المحلية من خلال تمكينها من المشاركة في تنمية نفسها بنفسها، ولا سيما في إطار المبادرات التي ترمي إلى حفظ الموارد الطبيعية واستعادتها. فعلى سبيل المثال، يُقدم الدعم حاليا إلى مشروع مجتمعي يرمي إلى تحسين سبل كسب العيش من خلال إدارة المياه إدارة فعالة وإلى بناء القدرة على الصمود أمام الظروف المناخية القاسية.

٢٣ - وتُنفذ مشروع منظمة العمل الدولية للعمالة الريفية والحد من الفقر في أعقاب نشر مجموعة أدوات المنظمة للحد من الفقر من خلال السياحة<sup>(٨)</sup>. وتحدد مجموعة الأدوات نُهجاً لكي يتبعها أصحاب المصلحة في قطاع الفنادق وخدمات المطاعم والسياحة ممن يهتمهم الأمر وممن يشاركون في الحد من الفقر من خلال السياحة. وتُبين أيضاً مدى مشاركة منظمة العمل الدولية في توفير فرص العمل اللائق، مما يسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في الحد من الفقر. وفي فترة السنتين والنصف الماضية، أُطلق البرنامج في كل من إندونيسيا، والبرازيل، وبنغلاديش، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وسري لانكا، وفييت نام، وكينيا، ونيبال، وسيُنفذ في فانواتو في عام ٢٠١٤. أما مشروع "تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية من خلال السياحة في المناطق الريفية"، المنفذ في سري لانكا (في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦)، فيركز على تيسير قدرات أصحاب المصلحة وتعزيزها لتعميم التنمية السياحية والترويج لها، ليوفر بذلك مزيداً من فرص العمل ويدر مزيداً من الدخل للمجتمعات الريفية الضعيفة. ويرمي المشروع، على سبيل المثال لا الحصر، إلى خلق فرص العمل المنتج للشباب من الرجال والنساء وتوفير فرص العمل اللائق وإدراج الدخل لهم، ويسهم أيضاً في تنفيذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث والتعافي منها في البلد.

### جيم - أفضل الممارسات المعترف بها دولياً في مجال السياحة البيئية

٢٤ - في عام ٢٠١٣، كوفئت جمعية بورنيو للحلول والتكنولوجيات في مجال السياحة البيئية لما تقوم به من أعمال ابتكارية للسياحة. بمنحها جائزة يوليسيس للتفوق والابتكار في

<sup>(٨)</sup> منظمة العمل الدولية، Toolkit on Poverty Reduction through Tourism (جنيف، ٢٠١٣). ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: [http://ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed\\_dialogue/---sector/documents/instructionalmaterial/wcms\\_162289.pdf](http://ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_dialogue/---sector/documents/instructionalmaterial/wcms_162289.pdf)

السياحة المخصصة للمنظمات غير الحكومية، التي تقدمها منظمة السياحة العالمية والتي تُمنح تقديراً لتوليد المعرفة ونشرها وتطبيقها الابتكاري في قطاع السياحة العالمية. وتدعم المنظمة أولويات منظمة السياحة العالمية وبرنامج عملها، بما في ذلك المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة والمبادئ المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية. وقد بيّنت مذكرة المنظمة المعنونة ”من الأعمال الخيرية إلى المشاريع الاجتماعية“ كيف نجحت المنظمة في الانتقال من فلسفتها الأصلية المتمثلة في توفير الرعاية الاجتماعية للمجتمع المحلي إلى المشاريع المستدامة التي تمكن المجتمعات المحلية في الأجل الطويل عن طريق بناء قدراتها لوضع مبادرات في السياحة البيئية. وترمي أهداف مبادرات المنظمة في مجال السياحة إلى تعزيز السياحة المستدامة، ولا سيما السياحة البيئية، بوصفها أداة للتخفيف من حدة الفقر، وذلك من خلال التعاون مع أصحاب المصلحة، وبناء القدرات، وتنمية المجتمعات المحلية وحفظ البيئة التي توفر سبل العيش البديلة. وفي إندونيسيا، مثلاً، أدى تدريب القدرات على تنمية الزراعة العضوية في منطقة رونغوس (Rungus) إلى تسجيل زيادة في عدد أصحاب الأعمال الحرة الناجحين مع توفير الدعم للاقتصاد المراعي للبيئة، أما في كودات (Kudat)، فبفضل المساعدة التقنية المقدمة، أصبحت الإقامة مع العائلات الآن في بافانغازو لونغهاوس ”Bavanggazo Longhouse“ تحقق الاكتفاء الذاتي وتتيح فرص عمل بديلة للمجتمع المحلي.

٢٥ - وفي بنغلاديش، فازت مبادرة روبانتار (Rupantar) للسياحة البيئية، التي توفر وسائل بديلة لكسب العيش من خلال إطار عملها الابتكاري ”الحفظ من خلال السياحة البيئية“، بأموال صندوق خريجي عام ٢٠١٣ للمشاركة والابتكار، وهو صندوق أنشأته وزارة الخارجية في الولايات المتحدة. وقد تم أيضاً التعريف بالمشروع في يوم السياحة العالمية في كولنا، بنغلاديش، في عام ٢٠١٣ الذي سيحقق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية وهو تخفيف حدة الفقر، مع الإسهام في حفظ سونداربانز (Sundarbans)، التي تعد أكبر غابات المانغروف في العالم وموقعاً من مواقع التراث العالمي.

٢٦ - وثُقر معايير التمويل التي تستخدمها مؤسسات مالية بالشراكات وبناء القدرات التي تدعم المشاريع أو البرامج السياحية في البلدان النامية. وعلى سبيل المثال، يتولى مصرف التنمية للبلدان الأمريكية تعزيز نمو السياحة المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد مول المصرف منذ عام ٢٠١٢ ثمانية مشاريع سياحية في المنطقة تقدر قيمتها بـ ١٩٦ مليون دولار، بما في ذلك برنامج التنمية السياحية المستدامة لولاية بارا (Pará)، في البرازيل، وقطاع التنمية المستدامة والسياحة في مقاطعة سالتا (Salta)، بالأرجنتين. وفي عام

٢٠١٤، وافق على دعم تنفيذ خطة بليز الرئيسية للسياحة<sup>(٩)</sup>. وعلاوة على ذلك، فإنه يتولى، مع صندوق الاستثمار المتعدد الأطراف، دعم زيادة الاستثمار الخاص وتنمية القطاع الخاص، بما في ذلك تقديم الدعم للمشاريع البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وللابتكارات في المنتجات السياحية، والتعاون التقني لإقامة شبكات سياحة مجتمعية. وبالمثل، فقد مول المصرف الإنمائي الآسيوي منذ عام ٢٠١٢ سبعة برامج<sup>(١٠)</sup> مع التركيز على السياحة، كان منها مشروع تطوير البنية التحتية السياحية لجنوب آسيا في نيبال، وإطار تنمية قطاع السياحة الوطني وخطة حكومة الولاية للاستثمار السياحي في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وتعزيز مكتب ميكونغ لتنسيق السياحة. وكان مصرف التنمية الأفريقي أحد المشاريع القائمة التي تركز على النهوض بالشباب وتعزيز السياحة، مع أن ٢٥ مشروعاً من المشاريع المستمرة أو التي تمت الموافقة عليها تدعم قطاع السياحة بصورة غير مباشرة. ويواصل البنك الدولي تمويله للسياحة في إطار استراتيجية للتنمية المستدامة، وذلك من خلال تمويل مختلف المشاريع على الصعيد العالمي، بما في ذلك تقديم منحة قدرها ٤٥ مليون دولار للتنمية السياحية في هايتي، في أيار/مايو ٢٠١٤.

رابعا - السياحة وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية  
والبلدان الأفريقية

ألف - أقل البلدان نمواً

٢٧ - لقد عُرفت السياحة بأنها أحد القطاعات ذات الأولوية للتنمية، وخاصة لما لهذا القطاع من صلات بالقضاء على الفقر فيما نسبته ٩٠ في المائة من أقل البلدان نمواً. وتعد السياحة إحدى أهم ثلاث صادرات في غالبية البلدان النامية وقطاع التصدير الرئيسي إلى ما يقل عن ١١ بلداً من أقل البلدان نمواً. وفي الوقت نفسه، فقد اختار ٢٩ من أصل ٤٨ بلداً من أقل البلدان نمواً السياحة بوصفها قطاعاً هاماً للنمو والتنمية، وذلك بالنظر إلى أن السياحة هي من ضمن أهم ثلاثة قطاعات تدر إيرادات بالعملة الأجنبية الرئيسية الثلاث. وتمثل إيرادات السياحة الدولية نسبة تصل إلى ٦ في المائة من جميع الصادرات ونسبة

(٩) انظر "Fostering sustainable tourism across Latin America and the Caribbean" الصادر عن مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. ويمكن الاطلاع على هذا المنشور في الموقع:

[www.iadb.org/en/topics/tourism/fostering-sustainable-tourism-in-latin-america,1604.html](http://www.iadb.org/en/topics/tourism/fostering-sustainable-tourism-in-latin-america,1604.html)

(١٠) في الاستعراض الذي أجرته جميع المصارف الإنمائية، تمت مراعاة جميع المشاريع التي تضمن عنوانها عبارة "السياحة"، وجرى التسليم مع ذلك بأن المشاريع الممولة الأخرى قد تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بدعم التنمية السياحية.

٥٦ في المائة من صادرات أقل البلدان نمواً من الخدمات<sup>(١١)</sup>. وكانت السياحة أحد العوامل الرئيسية المساهمة في رفع بوتسوانا والرأس الأخضر وملديف من قائمة أقل البلدان نمواً<sup>(١٢)</sup>. وقد اعترف البنك الدولي مؤخراً بالدور التحويلي الذي يمكن للسياحة أن تؤديه في تحويل الاقتصادات، ولا سيما عندما تؤديه على نحو مستدام، مما له من إمكانية لتغيير وضع اقتصادات ومجتمعات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

#### باء - المبادرات المتصلة بالسياحة البيئية في أقل البلدان نمواً

٢٨ - تسليماً بالإخفاق في بلوغ أهداف التنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠، اتفقت الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في ناغويا، باليابان، على الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، بما في ذلك أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي. وتؤكد جهود المتابعة التي تبذلها البلدان لبلوغ الأهداف إدماج حفظ التنوع البيولوجي في أطر السياسات الوطنية، فضلاً عن مساهمة قطاع السياحة في بلوغ تلك الأهداف. وفي غامبيا، عززت مشاركة المجتمعات المحلية بإنشاء لجان لإدارة الموقع في جميع المناطق المحمية، مع قيام ميانمار والصومال بإدماج السياحة في الخطط الوطنية أو بوضع خطط رئيسية للسياحة المستدامة. وفي بلدان مثل جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا ونيبال، حيث تعد السياحة المعتمدة على الطبيعة مصدراً بالغ الأهمية للإيرادات من العملات الأجنبية، تعد زيادة مشاركة الإدارة والمجتمع المحلي بالغة الأهمية. وفي عام ٢٠١١، وأثناء الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، تمكنت نيبال من التقييد بمنع الصيد غير المشروع لوحيد القرن بالنظر إلى استراتيجيتها متعددة الجوانب التي تشمل الريادة، وإنفاذ قوانين الميدان وتقاسم إيرادات السياحة مع الجهات المعنية في المجتمع المحلي الموجودة بالقرب من محميات الأحياء البرية. وبالمثل، فإن مبادرة مجتمع رواندا لتقاسم الإيرادات تخصص ما نسبته ٥ في المائة من إيرادات السياحة القائمة على المنتزهات الوطنية لتمويل أنشطة اجتماعية - اقتصادية تعود بالنفع على المجتمعات المحلية الحدودية. ومن ثم فقد اعتبرت دول أعضاء وجهات أخرى السياحة عاملاً رئيسياً للربط بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على التنوع البيولوجي والتخفيف من حدة الفقر.

(١١) منظمة السياحة العالمية، منشور منظمة السياحة العالمية "Tourism Highlights"، طبعة عام ٢٠١٤، (مدريد، عام ٢٠١٤).

(١٢) منظمة السياحة العالمية، "دليل السياحة المستدامة من أجل التنمية" (مدريد، ٢٠١٣).

## جيم - الدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٩ - تتميز السياحة في الجزر بتنوع بيولوجي فريد وتراث ثقافي غني؛ وتوفر هذه الأصول موارد هامة للسياحة. وقد أخذت منظمة السياحة العالمية تشجع السياحة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية منذ مراحلها الأولى. وفي الآونة الأخيرة، وفي المؤتمر المعني بالتنمية المستدامة للسياحة في الجزر، الذي شارك في تنظيمه كل من منظمة السياحة العالمية والحكومة الفرنسية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، حُددت السياحة باعتبارها محركاً رئيسياً للتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، غدا من المسلم به ضرورة إبراز السياحة والتنمية المستدامة بقوة في خطة تنمية الجزر، وقد عزى ذلك بشكل خاص إلى قدرتهما على دعم سبل كسب العيش المحلية، والتخفيف من حدة الفقر، وتقديم الدعم في مجال حفظ التنوع البيولوجي والبيئات البحرية. واعتمد المؤتمر على تقرير منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية الذي حمل عنوان "التحديات المطروحة والفرص السانحة لتنمية السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية". وأعلن عن صدوره أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وسيكون ما جاء به من استنتاجات بمثابة مدخلات لمؤتمر دولي ثالث معني بالدول الجزرية الصغيرة النامية من المقرر أن يعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في ساموا.

٣٠ - وكان للتنمية السياحية دور هام في النمو المستدام والتنمية المستدامة للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويؤكد ذلك رفع أسماء الرأس الأخضر وساموا وملديف من فئة أقل البلدان نمواً. والسياحة هي المساهم الرئيسي في تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية: إذ تراوح مساهمتها الكلية للاقتصادات الجزرية بالمحيط الهادئ في عام ٢٠١١ بين ٣٥ و ٥٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان التي تسجل عدداً مرتفعاً من الوافدين إليها لأغراض السياحة، مثل جزر كوك، وفيجي، وساموا، وفانواتو<sup>(١٣)</sup>. وفيما يخص تلك البلدان، من المتوقع أن تواصل الأرقام الارتفاع من ٤٥ في المائة إلى ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ إذا حُشد الدعم لزيادة استثمارات القطاع الخاص واستثمارات الحكومة في مجال التكنولوجيا البيئية. ومع ذلك، فإن الاعتماد الكبير على قطاع السياحة يستوجب أيضاً اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين قدرته على الصمود، ذلك لأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تتعرض كثيراً لأخطار طبيعية يكون لها تأثير على السياحة.

(١٣) المجلس العالمي للسفر والسياحة World Travel and Tourism Council, Travel and Tourism Economic Impact 2012 series (London, 2012).



## دال - المبادرات ذات الصلة بالسياحة البيئية في الدول الجزرية الصغيرة النامية

٣١ - تدعم مبادرة التحدي الكاريبي تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وبلوغ أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي، كما اتفقت عليها الأطراف، وذلك بالالتزام بحفظ ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من بيئات المناطق القريبة من شواطئها ومن بيئات سواحلها في نظم وطنية للمناطق البحرية المحمية بحلول عام ٢٠٢٠. وقد وقَّع قادة تسعة بلدان جزرية وأقاليم في البحر الكاريبي<sup>(١٤)</sup> على إعلان قادة مبادرة التحدي الكاريبي بشأن الموارد البحرية والساحلية<sup>(١٥)</sup>، بالإضافة إلى توقيع ١٥ شركة على اتفاق الشركات، للالتزام رسمياً بالعمل معا للتوصل إلى وضع التزامات جديدة ترمي إلى تسريع وتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى الحفاظ على ساحل المنطقة وبيئاتها البحرية. وفي هذا الإعلان، أقرَّ قادة سياسيون بأن الموارد البحرية والساحلية تعد من الموارد البالغة الأهمية التي توفر الدخل وسبل الرزق والأمن الغذائي وحماية السواحل والاستحقاقات الاجتماعية والرخاء الاقتصادي العام لشعوب منطقة البحر الكاريبي، وبأنهم يدعمون معايير الحفاظ الفعالة المنصوص عليها في اتفاقية التنوع البيولوجي. وقد أمنت المرحلة الثانية من مبادرة تحدي الكاريبي، التي أطلقت في مؤتمر قمة القادة السياسيين ورجال الأعمال في البلدان الكاريبية، الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٣ في جزر فرجن البريطانية، مبلغ ٧٥ مليون دولار في إطار التزامات تمويل حماية التنوع البيولوجي البحري من خلال إنشاء المزيد من المناطق البحرية المحمية مع معالجة التلوث البحري، وإصلاح الأضرار، وتحقيق السياحة المستدامة ومصائد الأسماك والتكيف القائم على النظم الإيكولوجية، وتعزيز تنفيذ ممارسات تجارية أكثر استدامة.

٣٢ - ويمول الاتحاد الأوروبي، في إطار صندوق التنمية الأوروبي العاشر، البرنامج الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ لبناء القدرات السياحية باعتباره عنصراً رئيسياً في التعزيز العام للتكامل الاقتصادي لمنطقة المحيط الهادئ من خلال المشروع التجاري. وتعد منظمة السياحة في جنوب المحيط الهادئ الوكالة المنفذة للبرنامج، الذي يهدف إلى تحسين التكامل الاقتصادي بين بلدان منطقة المحيط الهادئ من الدول الأفريقية، ودول منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وذلك من خلال تعزيز النظم الوطنية والأطر المؤسسية الرامية إلى تطوير القدرات التجارية، وزيادة القدرة التنافسية للقطاع الخاص وزيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق

(١٤) بورتوريكو، وجامايكا، وجزر البهاما، وجزر فرجن البريطانية، والجمهورية الدومينيكية، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وغرينادا.

(١٥) إعلان القادة السياسيين في مؤتمر قمة مبادرة التحدي الكاريبي للقادة السياسيين ورجال الأعمال الذي عقد في جزر فرجن البريطانية، في ١٧ و ١٨ أيار/مايو ٢٠١٣. ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي [www.cbd.int/cooperation/cci/doc/leaders-declaration-en.pdf](http://www.cbd.int/cooperation/cci/doc/leaders-declaration-en.pdf).

الدولية من خلال القطاع السياحي<sup>(١٦)</sup>. ويتواءم البرنامج بشكل مباشر مع الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية وهو التخفيف من حدة الفقر، ومع الركيزة الأولى لخطة المحيط الهادئ وهي تعزيز النمو الاقتصادي، ويبي مباشرة المطالب الواردة في إعلان فافاو (Vava'u) الذي اعتمده زعماء بلدان منطقة المحيط الهادئ من الدول الأفريقية ودول منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، حيث دعوا فيه إلى زيادة الدعم لقطاع السياحة في إطار تحقيق التنمية المستدامة.

٣٣ - ويتضمن تقرير بربادوس التجميعي لدراسة تحديد نطاق الاقتصاد الأخضر (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجامعة ويست أنديز، وبربادوس، عام ٢٠١٢) خطة عملية لوضعي السياسات وأصحاب الأعمال التجارية بشأن "تخصير" السياحة والزراعة ومصائد الأسماك والنقل والبناء، ويعد هذا التقرير بمثابة دراسة لأفضل حالة فردية ونموذجاً لمنطقة البحر الكاريبي. وقدم التقرير تحليلاً لخمسة قطاعات اقتصادية رئيسية، بما فيها السياحة، وكذلك أربع مسائل شاملة لعدة قطاعات هي المياه والنفايات والطاقة والأراضي. وقد تمثلت التوصيات الرئيسية لقطاع السياحة في اعتماد وتعزيز سياسات جديدة لتحقيق كفاءة استخدام الطاقة والموارد للفنادق، فضلاً عن إنشاء مواقع سياحية جديدة قائمة على التراث والطبيعة. وتم تبادل الاطلاع على نموذج بربادوس الحالي للاقتصاد الأخضر على الصعيد الإقليمي في مناسبات مثل الاجتماع الأول لفريق التعلم المعني بالعمل لتحقيق اقتصاد أخضر لمنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في سانت لوسيا في أيار/مايو ٢٠١٣، والمؤتمر الأول لتحقيق اقتصاد أخضر لمنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد أيضاً في سانت لوسيا. ويستفيد أيضاً كل من مبادرة منطقة البحر الكاريبي للاقتصاد الأخضر ومعهد البحر الكاريبي للموارد الطبيعية من أطر بربادوس للسياسات الاقتصادية الخضراء وبرامجها للأعمال المراعية للبيئة باعتبارها أفضل دراسات الحالات الفردية الإقليمية.

#### هاء - البلدان الأفريقية

٣٤ - اختارت بلدان عديدة في أفريقيا السياحة لتكون جزءاً من استراتيجياتها للتنمية الاقتصادية. وتتفاوت الإسهامات السياحية تفاوتاً كبيراً في هذا الصدد حسب كل إقليم وداخل الأقاليم، حيث تشهد السياحة تطوراً ملحوظاً في أجزاء من أفريقيا الجنوبية والشرقية،

(١٦) منظمة السياحة لجنوب المحيط الهادئ، "برنامج بناء القدرات السياحية الإقليمي للمحيط الهادئ: التقرير الاستهلاكي وخطة العمل الأولى"، ١ آذار/مارس ٢٠١٢. وهو متاح على الموقع الإلكتروني [www.forumsec.org/resources/uploads/attachments/documents/EDF10\\_2012\\_PRTCBBP\\_Inception\\_Report\\_1st\\_WP.pdf](http://www.forumsec.org/resources/uploads/attachments/documents/EDF10_2012_PRTCBBP_Inception_Report_1st_WP.pdf)

فضلا عن أجزاء من شمال أفريقيا وفي الدول الجزرية في المحيط الهندي. وقد ازداد تدفق السياح على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، فبعد أن كان عددهم لا يتجاوز ٦,٧ ملايين سائح دولي في عام ١٩٩٠، ارتفع إلى ٣٣,١ مليون سائح في عام ٢٠١١<sup>(١٧)</sup>. وفي عام ٢٠١٣، بلغت مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ٣٦,٦ بليون دولار، ومن المتوقع أن ترتفع بنسبة ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٤، ثم بنسبة ٥,١ في المائة سنويا خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤، لتصل إلى ٦٣ بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٤<sup>(١٨)</sup>. وتملك أفريقيا إمكانات كبيرة للنمو السياحي، لا سيما موارد من التراث الطبيعي والتراث الثقافي، والتي تم التسليم بها مؤخرا كمحرك لعجلة التنمية الاقتصادية.

٣٥ - وتواجه الدول الأفريقية عقبات متنوعة تحد من الاستفادة من إمكاناتها السياحية. وعليها أن تتنافس على السياح مع بقية الوجهات العالمية ومناطق الجذب الثقافي والمرافق السياحية الدولية المعيارية. وتواجه بعض الأسواق الأفريقية تحديات إضافية تشمل المخاطر الأمنية، والسياسات التي تقيد الحصول على تأشيرات الدخول، وضعف الهياكل الأساسية، لا سيما في مجال السفر الجوي، حيث تحد تكاليف استخدام شركات الطيران الأفريقية ووتيرة رحلاتها ومساراتها من قدرتها على المنافسة. وفي الوقت نفسه، فطبقا لورقة عمل منظمة السياحة العالمية لعام ٢٠١٤ بشأن القيمة الاقتصادية للسياحة القائمة على مشاهدة الحياة البرية، تواجه تلك السياحة تهديدا مباشرا بسبب أنشطة الصيد غير المشروع، التي اعتُبرت مشكلة خطيرة تؤثر على تنمية السياحة في المنطقة، لا سيما فيما يتعلق بالخسائر التي تلحق بالتنوع البيولوجي، كما أنها تشكل كذلك تهديدا أمنيا يؤثر على النظرة الدولية للوجهات الأفريقية ورغم الجهود المبذولة لدمج السياحة المستدامة على نطاق أوسع في القطاعات والسياسات التجارية في أفريقيا، فثمة حاجة إلى دعم سياسي أقوى، وإلى زيادة التنسيق بين أصحاب المصالح في قطاعات متعددة، وإلى تطبيق المعايير والقواعد التنظيمية.

#### واو - المبادرات ذات الصلة بالسياحة البيئية في أفريقيا

٣٦ - يرى البنك الدولي أن للسياحة أولوية كبيرة في أفريقيا، وهو ما شدد عليه في تقريره لعام ٢٠١٣ المعنون "السياحة في أفريقيا: تسخير السياحة من أجل النمو وتحسين سبل كسب العيش". وسلط البنك الدولي الضوء على أن النهوض بالسياحة في البلدان التي توجد

(١٧) منظمة السياحة العالمية، السمات البارزة للسياحة، طبعة سنة ٢٠١٢ (مدريد ٢٠١٢).

(١٨) المجلس العالمي للسفر والسياحة، الأثر الاقتصادي للسفر والسياحة ٢٠١٤: أفريقيا جنوب الصحراء (لندن، ٢٠١٤)

بها قطاعات مستقرة للسياحة يجب أن يشمل التخطيط والهيكل الأساسية والترويج والتمويل، وأن تعميق النجاح في مجال السياحة يمكن أن يتحقق عن طريق التنوع، وتعزيز الموارد البشرية، ورصد التأثيرات الاجتماعية والبيئية عن كثب. الأمر الذي يستند إلى الشراكة الجديدة من أجل وضع خطة عمل سياحية لتنمية أفريقيا (٢٠١٠-٢٠١٥)، التي تعتبر قطاع السياحة واحدا من أكثر القطاعات التي تنطوي على إمكانات يمكن أن تسهم في إنعاش القارة اقتصاديا، لا سيما من خلال تنوع الاقتصادات الأفريقية وتحقيق مكاسب من العملات الأجنبية.

٣٧ - وقد تم بنجاح في الفترة من منتصف عام ٢٠٠٩ إلى منتصف عام ٢٠١٤، تنفيذ مشروع الإجراءات التعاونية لتحقيق السياحة المستدامة في تسعة بلدان أفريقية هي (جمهورية تنزانيا المتحدة، والسنغال، وسيشيل، وغامبيا، وغانا، والكاميرون، وكينيا، وموزامبيق، ونيجيريا). واضطلع بتنفيذ مشروع الإجراءات التعاونية الممول من مرفق البيئة العالمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الوكالة القائمة بالتنفيذ، واليونيدو بوصفها الوكالة المنفذة، ومنظمة السياحة العالمية بوصفها الوكالة المعاونة. وشمل المشروع مكونات تتعلق بالسياحة البيئية وبحوكمة وإدارة السياحة المستدامة، تتولى تنسيقها منظمة السياحة العالمية، ومكونات تتعلق بنظم الإدارة البيئية والشعاب المرجانية والترفيه/الإدارة البحرية، وإدارة المعارف، تتولى تنسيقها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وبالنسبة للمكون المتعلق بالسياحة البيئية، أجرت منظمة السياحة العالمية دراسة لأفضل الممارسات، ونظمت حلقات دراسية إقليمية لأصحاب المصالح الرئيسيين في المشروع قدمت خلالها منهجية (السياحة المستدامة - القضاء على الفقر)، وعقدت حلقات دراسية خاصة عن السياحة والتنوع البيولوجي في جمهورية تنزانيا المتحدة وغامبيا وغانا، وقدمت الدعم إلى البلدان المشاركة في الاضطلاع بمشروع الإجراءات التعاونية لتحقيق السياحة المستدامة من أجل إجراء تحليل لسلاسل القيمة في مجال السياحة في مواقع تجريبية مختارة، وعملت مع شركاء محليين على وضع وتنفيذ مشاريع للسياحة البيئية في كل من جمهورية تنزانيا المتحدة، وغامبيا، وغانا، والكاميرون، وكينيا، وموزامبيق، ونيجيريا. وفي إطار مكون حوكمة/إدارة السياحة المستدامة، أجرت منظمة السياحة العالمية دراسات ميدانية في كل بلد من البلدان المشاركة، شكلت أساسا لإعداد خطط عمل مفصلة على المستويين الوطني والمحلي، فضلا عن نشر تقرير عالمي بعنوان "حوكمة وإدارة السياحة المستدامة في المناطق الساحلية من أفريقيا". وقد سلط التقرير الضوء على المسائل الرئيسية والنهج المتصلة بشكل عام بالسياحة الساحلية المستدامة في أفريقيا. واستند كذلك إلى نشرة وضعتها منظمة السياحة العالمية، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعنوان "جعل السياحة أكثر استدامة - دليل إرشادي لوضعي

السياسات (٢٠٠٥)“ تضمنت مبادئ توجيهية تتعلق بمياكل الحوكمة وأهداف الاستدامة والأدوات الإدارية ذات الصلة بجميع أنواع المقاصد.

خامسا - وضع تشجيع السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة موضع التنفيذ

النتائج العامة لاستقصاءات التنفيذ التي أجرتها المنظمة في أوساط الدول الأعضاء

٣٨ - كان من بين النتائج ذات الصلة التي لوحظت عند تحليل الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠١٤، قيام عدد متزايد من الدول الأعضاء بإدماج التنمية المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، ضمن أطرها وسياساتها القائمة. وفي واقع الأمر أشار ٧٩ في المائة من المجيبين إلى قيامهم بتعزيز حماية البيئة، وأطر التراث الطبيعي والثقافي، في حين أفادت أربعة بلدان بتبني أطر جديدة، أو تعزيز سياسات وبرامج تؤثر بشكل مباشر على المجتمعات المحلية وعلى أصحاب المشاريع السياحية الصغيرة بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة للسياحة. ومنذ تقديم تقاريرها إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٢، أطلقت كل من الأرجنتين، وجنوب أفريقيا، وفيت نام، وماليزيا، ومصر، والمكسيك، وموريشيوس، والهند، استراتيجيات وطنية أو إقليمية جديدة للتنمية السياحية أو نفتحت الأطر القائمة من أجل تعزيز الاستدامة مع الاستجابة في الوقت نفسه للظروف العالمية المتغيرة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية - ثقافية أو بيئية.

٣٩ - وتخضع التنمية السياحية للتشريعات الوطنية؛ ونتيجة لذلك تحتاج المبادرات الإنمائية إلى تقييمات أو تقديرات للأثر البيئي ومشاورات عامة وتراخيص تجارية/سياحية. وقد سلط الضوء على ذلك ٨٥ في المائة من المجيبين، حيث أفادوا بأنهم أجروا تقييمات أو تقديرات للأثار المرتبطة بالسياحة المستدامة. وتجري عدة بلدان، من بينها إسبانيا وأستراليا وباراغواي والجمهورية الدومينيكية ونيكاراغوا وهندوراس، تقييمات للأثر البيئي، تشكل جزءا من التشريعات البيئية الوطنية. ما يتعلق بالمغرب، عززت حماية البيئة عن طريق إدراجها في الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة. وبالنسبة لبلدان أخرى، تضطلع السلطات الوطنية بإجراء تقييمات الأثر، مثل أثر تغير المناخ على السياحة (النمسا)، وأنماط السلوك الاستهلاكي (كرواتيا)، وبحوث الأسواق الوطنية (كولومبيا).

٤٠ - وإلى جانب إدماج السياحة المستدامة في التشريعات والسياسات الوطنية، سلطت غالبية البلدان الضوء على مبادرات تهدف إلى زيادة إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات

المحلية والنساء. وعلى سبيل المثال، تخصص جمهورية الكونغو الديمقراطية ٥ في المائة من الدخل الناتج عن السياحة البيئية للمجتمعات المحلية، لا سيما النساء اللائي يمارسن أنشطة مدرة للدخل. وفي بوركينا فاسو، يحتل تمكين المرأة أولوية قصوى حيث يُقدّم الدعم المالي والتقني إلى النساء من أجل إدارة مشاريع السياحة البيئية، كما هو الحال في تامبيلي وبازولي وتامباغا. وفي الجمهورية الدومينيكية، وفر إنشاء "برنامج التضامن المصرفي مع المشاريع" الدعم للنساء اللائي يملكن معارف و/أو خبرات تؤهلن للقيام بأنشطة تجارية جديدة؛ وأنشأت الشراكة المصرفية صندوقاً للضمانات من أجل دعم النساء صاحبات المشاريع بالغة الصغر في الحصول على قروض لتطوير خططهن التجارية. وفي البوسنة والمهرسك، نفذت حكومة جمهورية صربسكا برنامج "المرأة تقود عجلة تنمية السياحة الريفية"، الذي يتضمن تدريب نساء من مناطق ريفية على كيفية بدء وتشغيل أعمال تجارية خاصة بهن. ووضع معهد نيكاراغوا للسياحة استراتيجية جنسانية لقطاع السياحة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨، وهي تسهم بشكل مباشر في الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين في هذا القطاع. وقد نفذت تونس مشروعاً يرمي إلى الإسهام في المحافظة على التنوع البيولوجي في الصحارى واستدامة الأراضي القاحلة في ثلاثة متزهات وطنية من خلال نهج جديد لإدارة المناطق المحمية يدمج تنمية السياحة البيئية والمشاركة المجتمعية.

٤١ - ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي أفادت الدول الأعضاء مرارا بأنها تواجهها في سياق تعزيز السياحة المستدامة من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة، في تيسير حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على رؤوس المال المالية ومن بين البلدان المحيية، أفادت كل من بوركينا فاسو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية بأنهما تواجهان تحديات في تنفيذ السياسات، ودمج السياحة في المراحل المبكرة من تخطيط السياسات، وإجراء التقييمات، وتيسير الحصول على رأس المال، وزيادة تمكين المرأة في مجال السياحة وزيادة إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية نظراً لقلّة العمال المهرة، ورأس المال. وبالنسبة لكل من أندورا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباراغواي، والجمهورية التشيكية، وسلوفينيا، وغواتيمالا، تشمل التحديات الرئيسية المحددة التي تواجه تنفيذ السياسات المتعلقة بالسياحة البيئية على كل من الصعيد الوطني أو الإقليمي، تعبئة الموارد المالية، لا سيما بالنسبة للمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة والعمالة الماهرة. وحددت المغرب أنها بحاجة إلى تعزيز الحكم المحلي وتمكين الجهات الفاعلة المحلية في المراحل الأولى من التخطيط والتنمية كي يتسنى إدماج الاستراتيجيات الوطنية للسياحة بشكل كامل في التنمية.

٤٢ - وشجعت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٣/٦٧، تقديم المساعدة التقنية من أجل تعزيز السياسات والأطر اللازمة لتنفيذ السياحة البيئية. وفي ما بين الجهات المحيية التي تقدم المساعدة الإنمائية، ومنها أستراليا وألمانيا والنمسا، تركز البرامج الدولية التي تقدم الدعم إلى بلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى وأوروبا الشرقية على النهوض بالتنمية المستدامة التي تستهدف القضاء على الفقر وحماية البيئة. وعلى سبيل المثال، تشمل المشاريع التي تقدمها ألمانيا (من خلال الوكالة الألمانية للتعاون الدولي) تقديم المساعدة إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في وضع استراتيجية للسياحة في المناطق المحيية في هين نام نو؛ وتعزيز إدارة السياحة البيئية القائمة على المجتمعات المحلية في محمية تسينجوريك في مدغشقر؛ فضلا عن مساعدة أنغولا، وبوتسوانا، وزمبابوي، وناميبيا في التنمية السياحية والترويج لمحمية كافانغو - زامبيزي العابرة للحدود. وتتعاون حكومة اليابان مع حكومة كولومبيا في مبادرة "قرية واحدة، منتج واحد" من أجل تحسين الظروف المعيشية وإشراك المجتمعات المحلية. وتركز المبادرة، وهي حركة لها وجود في جميع أنحاء العالم، على المنشأ المحلي، والإدارة الذاتية، وتنمية الموارد البشرية، من خلال تحديد المنتجات المحلية التي تسهم في إعادة تنشيط البلديات، بما في ذلك السياحة البيئية، والسياحة الزراعية. ويجري حاليا في كولومبيا تعزيز ١٢ مبادرة من هذا النوع من خلال إقامة شراكات وتعزيز الإجراءات المشتركة. وسلطت كل من البوسنة والهرسك، وبوركينا فاسو، وكولومبيا الضوء على أن أهم ما تحتاجه من مساعدات يتعلق بمجالات تنمية المهارات السياحية وإنتاج مواد للتوعية ووضع مبادئ توجيهية للسياحة المستدامة.

٤٣ - وقد أشارت الدول الأعضاء في ردودها إلى أن دعم التعاون المشترك بين البلدان والتعاون دون الإقليمي في تشجيع السياحة البيئية يمكن أن يكون وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي، والحد من أوجه عدم المساواة ووسيلة بديلة لكسب العيش. وتشارك بعض البلدان، بما في ذلك الجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا والكاميرون وكرواتيا، في مبادرات التعاون المشترك بين البلدان، والتعاون دون الإقليمي، والتعاون الدولي، الرامية إلى تعزيز حماية الأحياء البرية لا سيما في الغلاف الحيوي العابر للحدود أو المترهات العامة الممتدة عبر الحدود. ويتعاون عدد كبير من البلدان من أجل الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي. ويعمل معهد السياحة في هندوراس، على سبيل المثال، على نحو وثيق مع المعهد الهندوراسي للأنثروبولوجيا والتاريخ في مشاريع ترميم التراث، من قبيل ترميم قلعة سان فرناندو دي أوموا، مما يوجد مناطق جذب سياحي جديدة من شأنها تعزيز الدائرة القائمة في المنطقة، وحماية الموثل في تلك المواقع، في الوقت نفسه. ويتيح التعاون المشترك بين البلدان والتعاون دون الإقليمي الفرصة أيضا لنشر أفضل الممارسات، من خلال تنظيم حلقات عمل

إقليمية ودون إقليمية بشأن الممارسات البيئية الجيدة، بما في ذلك السياحة البيئية. بالإضافة إلى ذلك، سلطت عدة بلدان الضوء على مشاركتها في اجتماعات أو عمليات للتبادل أو مؤتمرات سواء كانت إقليمية أو دولية. وأفادت بروني دار السلام على سبيل المثال، بأن برنامج "قرية واحدة، منتج واحد" يوفر فرصا أكبر لظهور القرى فضلا عن فرص العمل في تلك القرى، من خلال معرض صنع في بروني والمعرض السنوي لمستهلكي رابطة أمم جنوب شرق آسيا، اللذين يبرزان المنتجات المصنعة محليا مثل الحرف اليدوية التقليدية والتطريز، والمواد الغذائية.

٤٤ - وقدمت أغلبية البلدان المحيية أحدث المعلومات عن المبادرات والمشاريع ذات الصلة منذ عام ٢٠١٢، حيث ذكر ٦٩ في المائة منها أن أفضل ممارساته تؤثر على التنمية في المناطق أو المواقع الأخرى. ففي بوركينافاسو، على سبيل المثال، كان لأنشطة بناء القدرات، والتدريب، وتطوير منتجات سياحية جديدة في لوجوبو وتامباغا ببوركينا فاسو، أثر كبير على المجتمعات المحاورة لها التي تملك رأسمالا طبيعيا مماثلا والتي ترغب الآن في إحياء الأنشطة السياحية حول مواردها الطبيعية. ومنذ عام ٢٠١٢، مدت الجمهورية التشيكية أكثر من ١٠٠٠ كيلومتر من الطرق الصالحة لركوب الدراجات، ضمن طريق "EuroVelo" الذي أُنبتت فيه المبادئ التوجيهية للتنمية المستدامة بما في ذلك رصد نقاط معينة من خلال منصات عمل آلية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري على امتداد الطرق الأربع الجديدة التي تدخل ضمن مشروع "EuroVelo" إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم تكسب أهمية بالنسبة للتنمية الإقليمية. وفي تركيا، يركز مشروع "شرق الأناضول للتنمية السياحية"، الذي تنفذه وزارة الثقافة والسياحة في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على تحويل وادي كوروه إلى مقصد للسياحة البديلة من خلال زيادة الوعي، وتنظيم برامج تدريبية مركزة للجهات المحلية صاحبة المصلحة، وتعزيز الشراكات المحلية وتطوير أنشطة مثل مهرجان وادي كوروه لمراقبة الطيور من أجل القضاء على الفقر. وتسلط مبادرات السياحة البيئية هذه الضوء على الكيفية التي يمكن بها أن يؤدي دمج التنمية المستدامة في قطاع السياحة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٥ - ومن المرجح أن يشكل الاستثمار في الابتكار، والكفاءة في استخدام الطاقة، والموارد المتجددة، بالإضافة إلى إضفاء قيمة اقتصادية على الموارد، الاستراتيجيات الرئيسية المستخدمة لضمان الاستدامة في قطاع السياحة. وتقوم بعض البلدان بإدماج مبادرات بيئية في الأطر الوطنية لسياساتها. وقد ردت اليونان بأن الإجراءات التي اتخذتها لتطبيق "السياحة الخضراء" تمثل خيارا استراتيجيا نحو اعتماد تكنولوجيات مراعية للبيئة، واتخاذ تدابير للاقتصاد في الطاقة



والمياه في جميع أماكن الإقامة. وفي بلغاريا، ينصب التركيز الرئيسي في الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتنمية السياحية المستدامة، للفترة ٢٠١٤-٢٠٣٠، على تقوية القدرة التنافسية والكفاءة في قطاع السياحة، بما في ذلك تنفيذ تدابير الكفاءة في استخدام الطاقة ووضع معايير لقطاع السياحة. وتشمل هذه التدابير زيادة استخدام النظم الابتكارية، وتبادل المعارف والممارسات الجيدة في الإدارة البيئية وإدارة الطاقة، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من استخدام الطاقة، واستحداث نظم ومعايير للإدارة البيئية. وقد جرى تلخيص النتائج الرئيسية للدراسة المعنونة: "تغير المناخ والسياحة في النمسا حتى عام ٢٠٣٠"، والتي أجرتها الوزارة الاتحادية للعلوم والبحوث والاقتصاد، في وثائق محددة بحسب القطاعات، وأُتيحت لجميع المجتمعات المحلية السياحية البالغ عددها ٦٠٠ ١، وللمقدمي الخدمات. ودعت كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسلوفينيا، وكولومبيا، وهندوراس إلى زيادة نشر وتبادل ونقل نظم الابتكار الفعالة التي من شأنها تقليل أثر السياحة من الناحيتين البيئية والاجتماعية - الثقافية إلى أدنى حد.

## سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٤٦ - اعترفت بأهمية دور السياحة المستدامة لأغراض التنمية محافل مختلفة مثل مجموعة البلدان العشرين ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ. وفي الفقرتين ١٣٠ و ١٣١ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حث رؤساء الدول والحكومات في جملة أمور على تشجيع الاستثمار في السياحة المستدامة. بما في ذلك السياحة البيئية والسياحة الثقافية.

٤٧ - وقد أسفر التقدم في مجال السياحة البيئية عن دمجها في السياسات والأولويات الوطنية. وتعترف الدول ومؤسسات التنمية الدولية بصورة متزايدة بأهمية التعاون في مجال السياحة البيئية كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي، وللحد من أوجه عدم المساواة وتحسين سبل كسب العيش في البلدان النامية. ويشارك معظم البلدان في مبادرات تعاونية، كما استجاب بعض الدول بالإعراب عن الرغبة في أن تضع المؤسسات الإقليمية والدولية أولويات لتقديم الدعم المناسب للبرامج والمشاريع المتعلقة بالسياحة البيئية، بما يشمل المساعدة المالية والتقنية على حد سواء. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في أن:

(أ) توصي جميع الدول الأعضاء بأن تستعرض أطر السياحة والسياسات الحالية لديها بما يكفل أن يكون تشجيع السياحة المستدامة بغرض القضاء على الفقر وتوفير الحماية البيئية قويا بما فيه الكفاية؛

(ب) تشجع الحكومات والمنظمات الدولية وقطاع السياحة على مواصلة تقييم ورصد الآثار البيئية للسياحة، مع إجراء تقييم في نفس الوقت لفعالية مختلف أشكال السياحة من حيث التخفيف من حدة الفقر، وحماية البيئة وتشجيع التنمية المستدامة؛

(ج) تدعو الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين، للنظر في استخدام السياحة لإشراك مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من أجل الحفاظ على المعرفة الأهلية للشعوب الأصلية وخبرتها، مما قد يؤدي إلى استراتيجيات سياحية ابتكارية تعزز التنمية المستدامة؛

(د) تشجع الحكومات والمنظمات الدولية وقطاع السياحة على تحسين جهودها لقياس دور السياحة المستدامة بما يتيح اتخاذ المزيد من القرارات القائمة على الأدلة، وخاصة في سياق الأنشطة الاقتصادية الأخرى؛

(هـ) تدعو الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين، المهتمين بوضع نموذج وطني، إلى إنشاء إطار المراسد العالمية المعنية بالسياحة المستدامة التابعة لمنظمة السياحة والانضمام إليه بغية تحسين التنمية المستدامة، وتبادل أفضل الممارسات، ورصد أثر السياحة المستدامة على التخفيف من وطأة الفقر والاستدامة البيئية؛

(و) تشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على تقديم مزيد من المعلومات القائمة على الأدلة عن كيفية دمج المرأة في خطط وقرارات تنمية السياحة؛

(ز) تدعو الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين إلى تقديم الدعم للجهود المحلية والإقليمية في مجال الحفظ، بما في ذلك أنشطة الصيد غير المشروع. ويمكن زيادة الدعم لحفظ التنوع البيولوجي من خلال نشر المعلومات وشن حملات التوعية على جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم السياح، وسلطات السياحة الوطنية وسلطات المناطق المحمية؛

(ح) تدعو الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات المعنية الأخرى إلى إبراز ودعم أفضل الممارسات المتعلقة بتنفيذ المبادئ التوجيهية ذات الصلة في قطاع السياحة وتنفيذ ونشر المبادئ التوجيهية الحالية على نطاق أوسع؛ ويشمل هذا ما يلي:

١' تقديم الدعم إلى نماذج أفضل ممارسات الأعمال التجارية المحلية التي تدعم تنمية السياحة البيئية الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر والحفظ؛

٢' النماذج الإقليمية، مثل المتزهات العابرة للحدود، والمناطق البحرية المحمية، والمرات المحمية، التي تشجع الإدارة البيئية والاجتماعية التعاونية؛

٣' تطبيق المبادئ الواردة في آلية منظمة السياحة العالمية بشأن التخفيف من حدة الفقر من خلال السياحة في إطار مبادرة السياحة المستدامة للقضاء على الفقر، والمدونة العالمية لأخلاقيات السياحة؛

(ط) تشجيع الحكومات، والأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة على دعم تنسيق ومواءمة أطر تنمية السياحة البيئية الإقليمية و/أو الدولية، بغية مساعدة البلدان على تشجيع السياحة البيئية التي تدعم بشكل نشط التخفيف من وطأة الفقر وحماية البيئة؛

(ي) تشجيع الحكومات، وقطاع السياحة والمنظمات المعنية على اتخاذ سياسات وممارسات لتعزيز المشاركة الكاملة والانخراط التام للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، بالإضافة إلى تمكين المرأة، في جميع عمليات السياحة وتميئتها؛

(ك) دعوة الوكالات المتخصصة المعنية، وهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، الأخرى إلى تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومات لمساعدتها، عند الاقتضاء في ما يتعلق بما يلي:

١' تعزيز أطر التشريعات والسياسات العامة وتنفيذها في سياق السياحة، بما في ذلك نشر معرفة السياحة البيئية بين المنظمات الإقليمية والوطنية لزيادة الوعي؛

٢' تحديد الاحتياجات والفرص للتدخلات بغية تحسين مساهمة السياحة في الحد من الفقر، وتأمين قدر أوسع من الفوائد للمجتمع المحلي، كأحد أكثر خيارات التنمية الاقتصادية جدوى واستدامة؛

٣' تيسير فهم الأولويات والإجراءات المناسبة للتدخل في مجال تنمية السياحة المستدامة و/أو السياحة البيئية، والقدرة على تحديد تلك الأولويات والإجراءات المناسبة؛

٤' بناء القدرة، وخاصة من خلال حلقات العمل التي تدعم التسويق وتحديد أسعار المنتجات للمجتمعات المحلية، ومنظمات القواعد الشعبية والأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

٥' تصميم وإعداد منتجات السياحة البيئية التي تكفل الوصول إلى الأسواق ويمكن تقديمها كمنتجات متكاملة في المنطقة؛

٦' إعداد مواد للتوعية تستهدف تمكين المرأة وثقافة الشباب؛

(ل) تدعو الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، وأصحاب المصلحة المعنيين إلى تحسين نقل وتطبيق وتمويل ونشر التكنولوجيا الابتكارية، وخاصة التكنولوجيا الخضراء، في قطاع السياحة لتعزيز القدرة التنافسية للوجهات مع زيادة الحماية البيئية وتوسيع نطاق فرص العمالة وتنويع سبل كسب العيش.

الدراسة الاستقصائية لمنظمة السياحة العالمية حول تنفيذ القرار ٢٢٣/٦٧ بشأن تشجيع السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة

قائمة الدول التي أجابت على الدراسة الاستقصائية (في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤)

- ١ - أسبانيا\*
- ٢ - أستراليا\*
- ٣ - ألمانيا
- ٤ - أندورا
- ٥ - إيران (جمهورية - الإسلامية)\*
- ٦ - باراغواي
- ٧ - بروني دار السلام\*
- ٨ - بلغاريا
- ٩ - بنما
- ١٠ - بوركينا فاسو\*
- ١١ - البوسنة والهرسك\*
- ١٢ - تركيا\*
- ١٣ - تونس
- ١٤ - الجمهورية التشيكية
- ١٥ - الجمهورية الدومينيكية\*
- ١٦ - جمهورية الكونغو الديمقراطية
- ١٧ - سري لانكا\*
- ١٨ - السلفادور
- ١٩ - سلوفينيا\*

- 
- ٢٠ - غواتيمالا
  - ٢١ - الكاميرون
  - ٢٢ - كرواتيا\*
  - ٢٣ - كوستاريكا
  - ٢٤ - كولومبيا\*
  - ٢٥ - ليتوانيا
  - ٢٦ - المغرب
  - ٢٧ - النمسا\*
  - ٢٨ - نيكاراغوا\*
  - ٢٩ - هندوراس
  - ٣٠ - اليونان

---

\* أجابت هذ البلدان أيضا على الدراسة الاستقصائية المجرأة في ٢٠١٢.

---